«الأحزاب السياسية في الضفة الغربية تحت النظام الأردني، ١٩٤٩ ـ ١٩٦٧»، وشاءون ميشال في كتابه «الضفة الغربية والضفة الشرقية»؛ بل ويفشل حتى في بلوغ المستوى الأكاديمي لكاتب اسرائيلي هو يهوشوع كموشي عاموز في كتابه «الأعيان الفلسطينيون في الضفة الغربية».

ينتقل المؤلف، في الجزء الثاني من هذا الفصل، إلى أهم سمات فترة ١٩٦١ إلى ١٩٦٥، فيتوقف في إطار الصدمة إزاء انهيار الوحدة المصرية ـ السورية بالنسبة إلى تعزيز الوضع الداخلي للنظام الأردني وضعضعة معنويات المعارضة؛ كما يتوقف في ملاحظة أهمية سياسات الحكومة، في استرضاء وجود المعارضة في داخل النظام، وفي تشجيع التنمية الاقتصادية، بالنسبة إلى «تنفيس» زخم المعارضة على المستويين الحزبي والشعبي. لكن يظهر، مجدداً، أن بيلي لا يعرف الكثير عن أوضاع الفلسطينيين في الأردن في تلك الفترة، ولا يرى الوجه الآخر لانتهاء المعارضة الداخلية، ألا وهو قمع وسجن من رفض المساومة مع النظام؛ إذ يقدم المؤلف نصاً يخلو من الاشارة إلى توزيع السلطة السياسية والاستثمارات الاقتصادية والميزان الأقليمي وإغراء العناصر المعارضة والفلسطينية. وهنا يتضح، أيضاً، أن بيلي لم يطلع، أو لم يستفد من إطلاعه، على الكتابات الكلاسيكية عن البنية الأردنية في هذه الفترة. وتشمل هذه، بالاضافة إلى الكتب المذكورة سابقاً، كتاب «العسكر والسياسة في الأردن» لفانيكيوتيس و«الحسين» لبيتر سنو و«النمو والتنمية الاقتصاديان في الأردن» لمايكل مازور.

يتحسن السرد في الجزء الثالث من الفصل، الذي يتناول مرحلة انشاء منظمة التحرير الفلسطينية وظهور حركة «فتح» حتى اندلاع حرب حزيران (يونيو) ١٩٦٧، فيركز المؤلف، أخيراً، على التنافس الفلسطيني ـ الأردني على المستوى الاقليمي من أجل اكتساب شرعية تمثيل الشعب الفلسطيني؛ كما يتجاوز ملاحظاته السطحية السابقة المتعلقة بأغراء المعارضة والجماهير الفلسطينية، اقتصادياً وسياسياً، ليقدم عرضاً لاشتعال الساحة الداخلية بالتظاهرات والاحتجاجات الشعبية التي رافقت نمو العمل الفدائي وتزايد الغارات الانتقامية الاسرائيلية. وهنا يؤكد المؤلف ارتباط قيام م ت ف بالصراعات والتوازنات العربية في أواسط الستينات، ويوضح تناقض مفهوم «الكيان الفلسطيني» مع مفهوم «الكيان الأردني»، طالما اشترك الاثنان بمجموعة المواطنين الفلسطينيين المقيمين في الأردن.

ويعني ما سبق أن بيلي التقط جدلية العلاقة الفلسطينية ـ الأردنية: فارتباط العرش الهاشمي بقضية فلسطين ينبع من وجود الكثرة بشرية فلسطينية في الأردن، أولاً، ومن السيطرة على الضفة الغربية، ثانياً، مما يعني أن نشوء كيان فلسطيني (على شكل دولة فعلية أو «خلخلة» سياسية) يلغي علاقة الأردن بالقضية ويهدد البنية الأردنية التي باتت تشمل العنصر الفلسطيني. وتتألف هذه، ضمن علاقة اعتماد وانكال متبادلين، وما يفرض التراجع والمساومة، في هذه المسألة، على النظام الأردني هو المحيط الاقليمي وضرورة مهادنة الأطراف العربية الأقوى من خلال تصليب الموقف السياسي والدبلوماسي تجاه اسرائيل وتخفيف القيود على حرية التحرك السياسي في داخل المملكة. إلا أن صواب رؤية المؤلف، في هذا المجال، تشوبه اخطاء ونقاط ضعف في السرد وكذلك في التحليل: على سبيل المثال حين يؤكد ان الرئيس الراحل عبد الناصر كان يؤيد «فتح» علناً منذ منتصف ١٩٦٦، الأمر الذي لم يحصل سوى في العام ١٩٦٨.

ينتقل المؤلف، في الفصل الثاني، إلى مرحلة «ما بعد حرب الأيام الستة». فيوضح أثر خسارة الضفة الغربية بالنسبة إلى الأردن، اقتصادياً وبشرياً وسياسياً، ويلاحظ نشوء تحالف ضمني، أو على الأقل علاقة ود وتنسيق، بين عمّان والقاهرة. ويذكر أن القيادات العربية طرحت، عملياً، الملك حسين ناطقاً ومفاوضاً باسمها لدى الغرب. إلا أن ربحه بمبادئ عدم التفاوض المباشر باسرائيل أو الاعتراف بها ومصالحتها عرقل مساعيه بسبب امتناع الغرب عن التحاور، جدياً، معه على تلك الأسس؛ مما دفع الملك إلى التراجع عن هذا الدور والسعي وراء موقف وسط يجتنب الضغوط العربية والداخلية والتحرشات العسكرية الاسرائيلية في آن. ويبدو أن هذا النهج هو الذي وجه السياسة الخارجية الأردنية حتى اليوم، وأن بروز الأردن دبلوماسياً في الآونة الأخيرة يعكس تحرره، نسبياً، من القيود السابقة.

إلا أن الاتجاه الاساسي، في الفترة ما بين ١٩٦٧ ـ ١٩٧٠، كان انشغال النظام الأردني في صراع